صندوق التنمية العراقي
تقرير الإجراءات المتفق عليها عن الفترة
من ٢٢ مايو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣
(النفقات)

كي بي ام جي – مملكة البحرين
يونيو ٢٠٠٤
(يشتمل هذا التقرير على ١٨ صفحة)

KPMG

التدقيق وخدمات استشارات المخاطر

ص.ب. ٧١٠
المنامة
مملكة البحرين

مبنى الغرفة التجارية
شارع الملك فيصل
المنامة
مملكة البحرين

تليفون ١٧٢٢٤٨٠٧ (٩٧٣+
فاكس ١٧٢٢٧٤٤٣ (٩٧٣+
e Mail kpmgbh@kpmg.com
س.ت ٦٢٢٠

تقرير المحاسبين المستقلين
عن تطبيق الإجراءات المتفق عليها

إلى المجلس الدولي للمراقبة والإشراف على صندوق التنمية العراقي (IAMB)
النفقات
إلى سلطة الإئتلاف المؤقتة (CAP)

لقد قمنا بتطبيق الإجراءات الموضحة في الملحق المرفق والتي تم الاتفاق عليها مع المجلس الدولي للمراقبة والإشراف على صندوق التنمية العراقي وسلطة الإئتلاف المؤقتة، بهدف المساعدة في تقييم مدى التزام صندوق التنمية العراقي بقرار مجلس الأمن رقم " ١٤٨٣ فقرة رقم ١٤ " للفترة من بداية سريان القرار في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. سلطة الإئتلاف المؤقتة هي الجهة المسؤولة عن التزام صندوق التنمية العراقي بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣.

تم تنفيذ الإجراءات المتفق عليها طبقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٩٢٠ : "الإجراءات المتفق عليها بخصوص البيانات المالية " وطبقاً لمعايير المنظمة الدولية لمعايير دواوين المراجعة الخاصة بالمراجعة الحكومية.

إن كفاية تلك الإجراءات هي من مسئولية الجهات المذكورة في التقرير. بناءً على ذلك لا نقدم أي تأكيدات بخصوص كفاية تلك الإجراءات المذكورة في الملحق بهدف إعداد هذا التقرير أو بأي هدف آخر.

كي بي ام جي حجير، كي بي ام جي حجير وشركاه الشرق الأوسط
مؤسسة مسجلة وفقا لقوانين مملكة البحرين
عضو في كي بي ام جي الدولية المحدودة، سويسرا

تقرير الإجراءات المتفق عليها
عن الفترة من ٢٢ مايو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣
(النفقات)

١. نظم الرقابة الداخلية الأساسية لدى سلطة الإئتلاف المؤقتة على النفقات المباشرة وتلك التي تمت بالنيابة عن الوزارات العراقية

١ . ١ الإجراءات

قمنا بتوثيق إجراءات الرقابة الداخلية الرئيسية المعتمدة من قبل سلطة الإئتلاف المؤقتة على النفقات المباشرة وتلك التي تمت بالنيابة عن الوزارات العراقية. تتكون الوزارات من الوزارة والجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن تطبيق البرامج التي يتم الإنفاق عليها من قبل صندوق التنمية العراقي "الصندوق".

١ . ٢ نظم الرقابة الداخلية الرئيسية

١ . ٢ . ١ تم إصدار الميزانية التقديرية المرحلية للوزارات والجهات الحكومية في يوليو ٢٠٠٣ عن الفترة من يوليو حتى ديسمبر ٢٠٠٣ وتم تعديلها في أكتوبر ٢٠٠٣. وإعداد الميزانية التقديرية قد تم باستخدام النظم والنماذج التقليدية التي تستخدم في إعداد الميزانيات العراقية من قبل كل وزارة بإستشارة مستشار سلطة الإئتلاف المؤقتة. تمت مراجعة الميزانية المقترحة من قبل المسئولين في وزارتي المالية والتخطيط العراقية وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس متابعة البرامج (PRB) التابع لسلطة الإئتلاف المؤقتة.

١ . ٢ . ٢ مسؤولية مجلس متابعة البرامج تنحصر في التوصية بإنفاق موارد الصندوق إلى رئيس سلطة الإئتلاف المؤقتة بفحص وتحديد كل الموارد المطلوبة وتحديد أولويتها وتنسيقها ضمن خطة التمويل. تحدد خطة التمويل الموارد المتوقع اتاحتها وتوصي بكيفية توزيع تلك الموارد مع إعطاء تفسير لكل إنفاق متوقع وتوصية بكيفية الإنفاق.

يجب رفع جميع خطط التمويل والبرامج الموصى بها من قبل مجلس متابعة البرامج للموافقة من قبل رئيس سلطة الإئتلاف المؤقتة.

١ . ٢ . ٣ تم تعيين لجنة لمتابعة البرامج (PRC) من قبل مجلس متابعة البرامج لمساعدة سلطة الإئتلاف المؤقتة والمسئولين العراقيين على تنسيق البرامج قبل رفعها إلى لجنة المتابعة، مع ملاحظة عدم احتفاظ اللجنة بمحاضر اجتماعاتها.

١ . ٢ . ٤ نص قرار سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم ٣ في ١٥ يونيو ٢٠٠٣ على ضرورة الموافقة على كل برامج الإنفاق بأغلبية ١١ عضواً من مجلس متابعة البرامج من ضمنهم ممثل عراقي من وزارة المالية. كما نص قرار سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم ٣ على أن مجلس متابعة البرامج له سلطة اتخاذ قرارات رسمية بشرط وجود ما لا يقل عن ٧٠% من أعضاء المجلس في الاجتماع الذي تم فيه اتخاذ القرار.

١. نظـم الرقابة الداخلية الأساسية لدى سلطة الإئتلاف المؤقتة على النفقات المباشرة وتلك التي تمت بالنيابة عن الوزارات العراقية (يتبع)

١. ٢. ٥ اجتمع مجلس متابعة البرامج بصورة دورية لمناقشة واعتماد برامج انفاق معينة لا يوجد لها بند في الميزانية التقديرية العراقية لعام ٢٠٠٣.

كل البرامج الموصى بها من قبل مجلس متابعة البرامج والموافق عليها من قبل رئيس سلطة الإئتلاف المؤقتة والتي تحتاج إلى تعاقدات، يتم تحويلها إلى وحدة التعاقد (CU) التابعة لسطة الإئتلاف المؤقتة. تنحصر مسؤولية وحدة التعاقدات في إصدار طلب الحصول على عروض وتقييم العروض المقدمة ومنح العقود، ومتابعة اداء المتعاقد بموجب العقود الممنوحة، كما هو موضح في المذكرة رقم (٤) الصادرة من سلطة الإئتلاف المؤقتة.

١. ٢. ٦ أحـد الشروط الأساسية للتعاقد هو وجود متنافسين للعقود التي تزيد مبالغها عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكـي ووجـود ٣ عروض على الأقل، ماعدا في الحالات التي تتطلب منح العقود بـدون منافسـة مع ضرورة توثيق أسباب منح التعاقد بموجب ذلك في ملف العقد. تم تكوين لجـنة فنـية من ٣ أعضاء أو أكثر من قبل وحدة التعاقد مهمتها الموافقة على قرارات منح العقود.

١. ٢. ٧ يتم الانفاق من قبل وزارة المالية بناءاً على الميزانية العراقية المعدلة لعام ٢٠٠٣. إن وزارة المالـية هـي الجهة المسئولة عن توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات العراقية وخزائن المحافظات المختلفة.

١. ٢. ٨ الإنفـاق مـن قبل سلطة الإئتلاف المؤقتة نيابة عن الوزارات العراقية كان يخضع لموافقة مسبقة من مسئولي وحدة التعاقدات أومسئولي سلطة الإئتلاف المؤقتة الاخرين.

١. ٢. ٩ الموافقـة النهائية من رئيس سلطة الإئتلاف المؤقتة كانت شرطاً أساسياً قبل منح الإعتمادات المالية إلى وزارة المالية.

١. ٣ النتائج

تـم ذكـر نتـيجة فحص نظم الرقابة الداخلية المذكورة أعلاه في البندين (٢ و ٦) من هذا التقرير.

٢. موافقة سلطة الإئتلاف المؤقتة على نفقات الوزارات العراقية

٢ . ١ الإجراءات

بالنسبة لجميع أوجه نفقات إلى الوزارات العراقية، قمنا بتحديد إذا ما كانت الموارد الممنوحة من صندوق التنمية العراقي قد تم منحها بناء على الالتزام بسياسات إجراءات سلطة الإئتلاف المؤقتة والتأكد ما إذا كان هناك توثيق لإستلام تلك الموارد المالية من قبل كل وزارة عراقية.

٢ . ٢ النتائج

٢ . ٢ . ١ تـم تمويل الوزارات العراقية جزئيا من صندوق التنمية العراقي وجزئيا من مصادر أخرى. تم إخطارنا من قبل سلطة الإئتلاف المؤقتة ووزارة المالية عن تحويل مبالغ مالية ضخمة من مصادر أخرى حولت من سلطة الإئتلاف المؤقتة إلى وزارة المالية قبل أكتوبر ٢٠٠٣.

كما أخطرتنا سلطة الإئتلاف المؤقتة ان تلك المبالغ التي تم تحويلها من مصادر أخرى تتعلق بموارد النظام العراقي السابق المجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية بناءاً على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والتي تم الإفراج عنها بناءاً على الأمر رقم ١٣٢٩٠ الصادر في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ والأموال المصادرة في العراق بناءاً على قوانين واحتياجات الحرب بالإضافة على إعتمادات الولايات المتحدة المخصصة لأغراض العراق.

٢ . ٢ . ٢ قامـت سـلطة الإئتلاف المؤقتة بتوزيع الاعتمادات المالية الخاصة بصندوق التنمية العراقي مباشـرة إلـى وزارة المالـية بناءاً على احتياجات الموارد الشهرية المتفق عليها بين سلطة الإئـتلاف المؤقتة ووزارة المالية. تم توزيع الإعتمادات الشهرية بواسطة وزارة المالية على الـوزارات العراقـية بناءاً على الميزانيات التشغيلية المنفصلة لتلك الوزارات. قمنا بمطابقة المـبالغ التالـية المحولة من صندوق التنمية العراقي إلى وزارة المالية خلال الفترة من ٢٢ مايو إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وذلك بموجب السجلات اليدوية للوزارة :

	دولار أمريكي
أكتوبر ٢٠٠٣	٤٣٣,٠٠٠,٠٠٠
نوفمبر ٢٠٠٣	٣٩٢,٩٥٠,٠٠٠
ديسمبر ٢٠٠٣	٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠
	١,٣٧٥,٩٥٠,٠٠٠

٢. موافقة سلطة الإئتلاف المؤقتة على نفقات الوزارات العراقية (يتبع)

٢. ٢. ٣ كما قمنا بمطابقة تلك التحويلات (الإجمالي خمسة) إلى كشف حساب البنك لوزارة المالية بالدولار الأمريكي المودع في البنك المركزي بالعراق. تمت الموافقة على تلك التحويلات من قبل مراقب النفقات ورئيس شئون الموظفين لسلطة الإئتلاف المؤقتة. كما طلبنا، ولم تتم موافاتنا، بالموافقة الخطية لرئيس سلطة الإئتلاف المؤقتة على تلك التحويلات مع ملاحظة أن الميزانية التقديرية العراقية لعام ٢٠٠٣ قد اعتمدت من قبله.

٢. ٢. ٤ على الرغم من تمكننا من مطابقة المبالغ المحولة من صندوق التنمية العراقي إلى حساب وزارة المالية بالبنك والدفاتر المحاسبية، إلا أنه لم نتمكن من مطابقة المبالغ المحولة من وزارة المالية إلى وزارتين عراقيتين (وزارة الصحة ووزارة النقل) مع سجلات تلك الوزارتين لعدة أسباب تخص نظم الرقابة الداخلية في الوزارتين ووزارة المالية نلخصها بما يلي :

- تمسك وزارة المالية مجموعتين من السجلات المحاسبية، سجلات يدوية للمعاملات بعد الحرب وسجلات على الحاسب الآلي تمثل استمرارية للسجلات الرسمية المعتمدة قبل الحرب. لم تتم مطابقة مجموعتي السجلات على الرغم من وجود فروقات جوهرية بين المجموعتين.

- لاحظنا عدم إعداد تسوية بين المبالغ المحولة من وزارة المالية والمبالغ المستلمة من الوزرارات العراقية.

- كما لاحظنا عدم إجراء تسوية بين حسابي وزارة المالية بالدولار الأمريكي والدينار العراقي لدى البنك المركزي والحسابات الرئيسية في بنكي الرشيد والرافدين والأرصدة الدفترية في السجلات المحاسبية على الرغم من وجود فروقات جوهرية بين السجلات وكشوف الحساب.

- لا تقوم وزارة الصحة بمسك السجلات الرسمية على الحاسب الآلي حيث تعتمد على جداول يدوية لتحديث ميزان المراجعة. المبالغ المستلمة بموجب القوائم اليدوية كانت أقل من تلك الظاهرة في ميزان المراجعة النهائي بمبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي تقريبا (٣,٦٧٦,٦٧٣,٩٠٥ دينار عراقي).

  لم نحصل على تفسير لهذا الفرق من وزارة الصحة. مع وجود كم من الشطب والترحيلات الخاصة والتصحيحات اليدوية لعدد كبير من الأرقام المرحلة في القوائم اليدوية للمصروفات.

- لم يتم تسجيل الرواتب في السجلات المحاسبية للوزارات العراقية في أشهر ابريل ومايو ويونيو حيث تم دفع الرواتب مباشرة من وزارة المالية إلى الموظفين.

٢. موافقة سلطة الإئتلاف المؤقتة على نفقات الوزارات العراقية (يتبع)

- لاحظنا في أحد الحالات قيد المبالغ المستلمة مرتين من قبل موظفين مختلفين في سجلات وزارة المالية.

- تم إخطارنا من قبل وزارة الصحة بأن المبالغ المستلمة من وزارة المالية لا يتم دائما قيدها في الدفاتر المحاسبية، حيث يتم دفع مبالغ إلى الإدارات والمستشفيات مباشرة من قبل وزارة المالية بدون إخطار الإدارة المالية في وزارة الصحة.

- تم إخطارنا من قبل الوزارات العراقية التي تمت زيارتها ميدانيا بأن المبالغ النقدية المحولة من مصادر أخرى، غير صندوق التنمية العراقي، قد تم تحويلها مباشرة من سلطة الإئتلاف المؤقتة لعدد من الإدارات في الوزارات العراقية بدون إخطار وزارة المالية والإدارات المالية للوزارات المعنية.

- لا يوجد لدى وزارتي الصحة والنقل أجهزة للحاسب الالي حيث سرقت معظمها خلال الأيام الأولى لإنتهاء الحرب.

٣. أنظمة الرقابة الداخلية الرئيسية لدى سلطة الإئتلاف المؤقتة لمتابعة ومراقبة النفقات في الوزارات العراقية

٣. ١ الإجراءات

قمنا بتوثيق نظم الرقابة الداخلية الرئيسية بخصوص متابعة الإجراءات المعتمدة من قبل سلطة الإئتلاف المؤقتة لعملية الإنفاق في الوزارات العراقية.

٣. ٢ نظم الرقابة الداخلية الرئيسية

٣. ٢. ١ جميع الوزارات العراقية خضعت إلى مراقبة مستشار رئيسي ومعاونيه من سلطة الإئتلاف وذلك لمراقبة تلك الوزارات.

٣. ٢. ٢ تم دفع الرواتب بناءاً على قرار سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم ٣٠ الصادر في ٨ سبتمبر ٢٠٠٣، والملحق بتعليمات شهرية صادرة من سلطة الإئتلاف المؤقتة ووزارة المالية. كان يجب الحصول على موافقة مستشار سلطة الإئتلاف المؤقتة في وزارة المالية في الحالات التي تزيد مجموع الرواتب لشهر معين ولوزارة معينة عن ١% من مجموع رواتب الشهر الذي سبقه.

٣. ٢. ٣ يجب على مستشاري سلطة الإئتلاف المؤقتة لكل وزارة الموافقة على قوائم الرواتب للوزارة المعنية قبل صرفها إلى الموظفين.

٣. ٢. ٤ تخضع المصروفات الرأسمالية الضخمة لرقابة وحدة التعاقدات في سلطة الإئتلاف المؤقتة.

٣. ٢. ٥ اعتمدت سلطة الإئتلاف المؤقتة نظم الرقابة الداخلية لدى الوزارات العراقية بما فيها أعمال التدقيق الداخلي الذي تقوم به وزارة المالية وديوان الرقابة المالية للتأكد من إستخدام الإعتمادات المالية الموزعة على الوزارات العراقية طبقاً للميزانية المعتمدة.

٣. ٣ النتائج

النتائج مذكورة في البندين (٥ و ٦) أدناه.

٤. نظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية على النفقات

٤. ١ الإجراءات

قمنا بزيارة الإدارة والمسئولين في ٣ وزارات عراقية (المالية والصحة والنقل) وذلك لتوثيق نظم الرقابة الداخلية الأساسية المعتمدة للتأكد من ان نفقات الموارد الممنوحة من صندوق التنمية العراقي قد تم انفاقها كما هو مقرر لها.

٤. ٢ نظم الرقابة الداخلية الرئيسية

٤. ٢. ١ وزارة المالية هي الجهة المسئولة عن توزيع الاعتمادات المالية الممنوحة من صندوق التنمية العراقي على الوزارات والمحافظات العراقية بناءاً على الميزانيات التشغيلية التقديرية الشهرية المعتمدة. اي زيادة في المصروفات عن التخصيصات في الميزانية التقديرية يجب أن تحظى بموافقة من وزارة المالية.

٤. ٢. ٢ تقوم جميع الوزارات العراقية وإدارات الخزينة بالمحافظات بإعداد بيان شهري بالمصروفات النقدية. تتم مراجعة هذا البيان من قبل وزارة المالية شهرياً مع المبالغ النقدية الزائدة التي لم تستخدم والتي يجب إرجاعها إلى وزارة المالية.

٤. ٢. ٣ تم دفع الرواتب بناءاً على قرار سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم ٣٠ الصادر في ٨ سبتمبر ٢٠٠٣، والملحق بتعليمات شهرية صادرة من سلطة الإئتلاف المؤقتة ووزارة المالية. أي زيادة أكثر من ١% في مجموع الرواتب لأي وزارة في أي من الشهور عن الشهر السابق يتطلب الحصول على موافقة مستشار سلطة الإئتلاف المؤقتة لوزارة المالية.

تتكون كل وزارة عراقية من عدد من الإدارات (المالية والشئون الإدارية والرقابة الداخلية والفحص). تقوم كل إدارة بإعداد قوائم الرواتب الشهرية حيث تتم مراجعته من قبل إدارة الرقابة الداخلية في الوزارة المعنية ثم موافقة رئيس القسم.

بعد ذلك ترسل القوائم إلى الدائرة المالية بالوزارة للموافق والاعتماد (بما فيها من أسماء والمبالغ والدرجات) بعد ذلك تقوم الإدارة المالية بإعداد قائمة الرواتب للوزارة ككل والذي يرفع إلى مستشار سلطة الإئتلاف المؤقتة المختص للموافقة.

بعد الحصول على موافقة مستشار سلطة الإئتلاف المؤقتة المختص تقوم وزارة المالية باعتماد ملخص قوائم الرواتب الشهري قبل الدفع. يقوم كل موظف بالتوقيع باستلام الراتب.

٤. نظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية على النفقات (يتبع)

٤. ٢. ٤ مدفوعات السلع والخدمات تتطلب مستوى آخر من الصلاحية طبقاً لقيمة لتلك المدفوعات. تتم الطلبات فوق ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (٣,٣٠٠ دولار أمريكي) ، عن طريق مناقصة حيث يتم الحصول على ٣ عروض. ويجب ان يحظى العرض المختار بموافقة لجنة منح المناقصات وبموافقة وكيل الوزير والوزير.

٤. ٢. ٥ تخضع الوزارات العراقية ودوائر الخزينة بالمحافظات للمراجعة من قبل إدارة التدقيق بوزارة المالية (عدد المراجعين فوق ٦٠ مراجع) وديوان الرقابة المالية (عدد المراجين أكثر من ٨٠٠ مراجع).

٤. ٣ النتائج

٤. ٣. ١ لم تقم دوائر خزائن المحافظات بإرسال ٢٥ تقرير شهري من أصل ١٠٢ تقرير للمصروفات النقدية الشهرية إلى وزارة المالية وذلك بسبب الأوضاع الأمنية السائدة في البلاد. وبالنسبة إلى مصروفات الوزارتين التي قمنا بزيارتهما، لوحظ ان بعض المبالغ النقدية التي لم تستخدم كمصروفات لم يتم ارجاعها إلى وزارة المالية حيث نقلت مباشرة إلى الميزانية التشغيلية واستخدمت لمواجهة نفقات الشهر اللاحق.

٤. ٣. ٢ لاحظنا عدم مسك الوزارات العراقية لأدلة محاسبية منفصلة أو حسابات بنكية لإيداعات صندوق التنمية العراقي والإيداعات من مصادر أخرى.

٤. ٣. ٤ نتائج إضافية مذكورة في البند (٥) أدناه.

٥. الإجراءات المتبعة لمتابعة النفقات المباشرة للوزارات العراقية

٥. ١ الإجراءات

تـم القـيام بالإجراءات التالية لعينة من النفقات الخاصة بوزارة المالية وأثنين من الوزارات العراقية.

٥. ١. ١ تحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية المذكورة في البند ٤. ٢. ٤ الخاصة بالعطاءات للنفقات قد يتم اتباعها.

٥. ١. ٢ مقارنة تفاصيل الرواتب لكل موظف بين السجلات المحاسبية وملفات الموظفين.

٥. ١. ٣ الـتأكد مـن أن العقود وفواتير الشراء تم اعتمادهم والموافقة عليهم من مسئول ذو صلاحية معتمدة بموجب سياسات وإجراءات سلطة الإئتلاف المؤقتة والوزارات العراقية.

٥. ١. ٤ مقارنة المصروفات باشعارات استلام البضائع أو المستندات المؤيدة لاستلام الخدمات.

٥. ٢ النتائج

٥. ٢. ١ مازال عملنا مستمر في الوزارات العراقية وأن النتائج المذكورة أدناه تخص فقط الإجراءات التي تم انجازها حتى ٢٩ يونيو ٢٠٠٤ عن الفترة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. تمكنا من إنهاء العمل في ثلاث وزارات عراقية (الصحة والمالية والنقل) ومازال العمل مستمر في وزارتين أخرتيـن (النفط، والاسكان والبناء). سوف يتم ذكر نتائج عملنا في تقرير الفترة التالية حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٤.

٥. ٢. ٢ تـم اخطارنـا مـن قبل سلطة الإئتلاف المؤقتة أنه يوجد ١,٢ مليون موظف حصلوا على رواتبهم من الميزانية العراقية. توظف وزارة التعليم عدد كبير من موظفي الدولة، إلا أننا لم نتمكـن مـن العمل في الوزارة نتيجة لعدم الحصول على موافقة الحكومة العراقية الجديدة. ومـن المشاكل الأخرى ساعات العمل المحددة بالوزارات والموارد المحدوده نتيجة لدواعي أمنية.

٥. ٢. ٣ طلبـنا، ولكن لم يتم موافاتنا حتى الآن، بمستندات المناقصات الخاصة بوزارة الصحة. كما لاحظنا أمر شراء أسلحة خاص بوزارة المالية تم من غير اتباع إجراءات مناقصات معتمدة وقـد أثـار تلك الملاحظة مدير إدارة التدقيق الداخلي بالوزارة. ليس لدينا ملاحظات بالنسبة للعينة التي خضعت للتدقيق الخاصة بوزارة المواصلات.

لقد راجعنا حوالي ٣٢% من قيمة المعاملات الاجمالية، فيماعدا الرواتب، في الثلاث وزارات التي قمنا بتغطيتها في هذه المرحلة من عملنا.

٥. الإجراءات المتبعة لمتابعة النفقات المباشرة للوزارات العراقية (يتبع)

٥. ٢. ٤ طبقا لما أخطرتنا به وزارة المالية، فإن نفقات الوزارات العراقية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ كانت في معظمها تمثل الرواتب والمصاريف المتعلقة بالموظفين. ملخص مصروفات ثلاث وزارات عراقية قمنا بزيارتها عن الفترة من نهاية الحرب حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ من جميع مصادر التمويل هي كالتالي (مليون دينار عراقي).

	المالية	الصحة	النقل
الرواتب	٣٣,١٤٠	٣١,٩٤٧	٢٣,٨١٠
التقاعد	٤٠,٠٠٠	–	–
مصروفات رأسمالية	٤١٥	١٨,١٩٠	٩٧٠
الصيانة	٣٧٩	٩,٠١٥	٦٣
فروقات لم تتم تسويتها (بند ٢. ٢ .٤)	–	٣,٦٧٧	–
أخرى	١,٩٦٤	٦,٥٥٨	٢٤٤
بالدينار العراقي	٧٥,٨٩٨	٦٩,٣٨٧	٢٥,٠٨٧
المقابل بالدولار الأمريكي (١,٥٠٠ دينار عراقي لكل دولار أمريكي)	٥٠,٥٩٩	٤٦,٢٥٨	١٦,٧٢٥

٥. ٢. ٥ ضمن العينة المختارة (١٥ موظف لكل من الوزارات الثلاث)، لم نتمكن من الحصول على ما يوضح ويثبت الدرجة الوظيفية لخمسة موظفين في وزارة الصحة. بالنسبة لباقي الموظفين في الوزارات العراقية الثلاث تم التأكد من مطابقة المبالغ المدفوعة بين السجلات المحاسبية وملفات الموظفين.

٥. ٢. ٦ بالإضافة إلى ذلك، احتوت تقارير ديوان الرقابة المالية على النتائج التالية :

- إزدواجية أسماء العاملين والمبالغ المدفوعة.
- استلام موظفين رواتب موظفين اخرين بدون وجود موافقة موثقة.
- حصول المتقاعدين على مستحقاتهم من إدارتهم بالإضافة إلى إدارة التقاعد مما أدى إلى إزدواجية النفقات.

٥. الإجراءات المتبعة لمتابعة النفقات المباشرة للوزارات العراقية (يتبع)

- عدد العاملين في الإدارة المالية الحاصلين على علاوة طارئة (٣٠ دولار أمريكي) يختلف عن المسجل في إدارة الحسابات.

- تم ترقية الموظفين بدون قرار إداري.

٥. ٢. ٧ تبين لنا في عينة النفقات من وزارة المالية والوزارتين العراقيتين الأخرتين أن جميع العقود وفواتير الشراء موقعة من الشخص المسئول فيماعدا وزارة الصحة حيث تم العثور على ٩ مدفوعات تقدر بحوالي ٢,٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي تمت بناءاً على خطاب من مستشار سلطة الإئتلاف المؤقتة لدى وزارة الصحة. حتى تاريخ إصدار التقرير لم يتم تقديم أي مستندات ثبوتية لنا من تلك المصروفات.

٥. ٢. ٨ تمكنا من تدقيق العينات عن النفقات في وزارة المالية والوزارتين العراقيتين الأخرتين والتي كانت مؤيدة لاستلام البضائع وأداء الخدمات المطلوبة فيما عدا وزارة الصحة (بند ٥. ٢. ٧) أعلاه.

٦. إختبار النفقات التي تمت نيابة عن الوزارات العراقية

٦. ١ الإجراءات

لعينة تمثل ٩٨% (من القيمة) من النفقات التي تمت عن طريق سلطة الإئتلاف المؤقتة نيابة عن الوزارات العراقية قمنا بالإجراءات التالية :

٦. ١. ١ تحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية الرئيسية المذكورة في البند (١. ٢) الخاصة بطرح المناقصات ومنح العقود التي تم اعتمادها قد تم اتباعها.

٦. ١. ٢ تحديد ما إذا كانت العقود وفواتير الشراء قد تم توقيعها والموافقة عليها من شخص مسئول بناءاً على سياسات وإجراءات سلطة الإئتلاف.

٦. ١. ٣ مقارنة المصروفات بالبضائع المستلمة أو ما يفيد أداء الخدمات.

٦. ٢ النتائج

٦. ٢. ١ فيما يلي مدفوعات صندوق التنمية العراقي بالنيابة عن الوزارات العراقية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ بناءاً على خطط التمويل :

٦. إختبار النفقات التي تمت نيابة عن الوزارات العراقية (يتبع)

الوزارة	المشروع	دولار الأمريكي
المالية	شراء الأوراق النقدية العراقية	١١٦,٥٩٢,٥٠٠
المالية	تبديل الأوراق النقدية العراقية	٣١,١٥٤,٢٤٥
المالية	تبديل العملة العراقية	٣٤٠,٠٠٠
المالية	برنامج الشمال "النفط مقابل الغذاء"	١٣,٤٦١,٨٠٠
المالية	المصرف التجاري العراقي	١,١٠٠,٠٠٠
النفط	استيراد منتجات نفطية	١٣,٤١٧,١٠٩
النفط	الأمن	١٢,٥٥٩,٨٠٩
النفط	اصلاح البنية التحتية للنفط	١,١٣٠,٠٠٠
النفط	الاتصالات	٣١٥,٤٩٢
الكهرباء	شراء كهرباء من تركيا	١١,٣٩٢,٦٠٢
الكهرباء	إعادة بناء محطات الطاقة	٤,٩١٩,٠٥٥
الكهرباء	إعادة بناء الكهرباء في العراق	٤,١٠٠,٠٠٠
الأمن الوطني والدفاع	أسلحة	٢,٨٣٢,٠٠٠
الأمن الوطني والدفاع	أجهزة ومعدات	١,٢٧٧,٧٤٨
التجارة	مراكز التنسيق برنامج "النفط مقابل الغذاء"	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
الأوقاف	مصاريف الحج	٥,٠٠٠,٠٠٠
الاسكان والتعمير	الأمن	٥٦٩,٣٢٠
الثقافة	تبرعات	٢٠,٠٠٠
		٢٤٥،١٨١،٦٨٠

٦. ٢. ٢ تبيـــن لنا أن نظم الرقابة الداخلية الموضحة في البند (١. ٢) فيما يخص إجراءات العطاءات ومـــنح العقود لا يتم دائماً إتباعها. تتكون العينة المختارة من ١٤ خطة تمويل برامج تحتوي على ٢١ عقداً من أصل ٤٤ عقداً أو ٩٨% عن اجمالي قيمة العقود (بند ٦. ٢. ١).

- استثناءات الموافقة التي تم ملاحظتها :

- لاحظـــنا ١٠ حالات تم تمويل البرامج فيها من صندوق التنمية العراقي مع وجود أقل من ٧٠% من المسئولين الذين لهم حق التصويت خلال ٦ جلسات لمجلس متابعة البرامج.
- لاحظـــنا احدى الحالات حيث تم منح العقد قبل التوصية بتنفيذ البرنامج من مجلـــس توصـــية البرامج وقبل الموافقة عليه من قبل رئيس سلطة الإئتلاف المؤقتة.

٦. إختبار النفقات التي تمت نيابة عن الوزارات العراقية (يتبع)

- في احدى الحالات تأخر تنفيذ البرنامج في إنتظار تفسيرات خلال إجتماع مجلس مراجعة البرامج. ثم تمت بعد ذلك الموافقة على التنفيذ بدون عقد إجتماع للمجلس أو توثيق الموافقة في محاضر الاجتماعات التالية.
- لوحظ في حالتين أنه تمت التوصية والموافقة على البرامج من مجلس توصية البرامج وتمت الموافقة عليها من رئيس سلطة الإئتلاف المؤقتة بدون تحديد مصادر التمويل.

■ ملاحظات منح العقود :

- لاحظنا حالة واحدة لم تقم اللجنة الفنية فيها بمراعاة الإجراءات الأساسية الخاصة بالبرنامج. حيث تم تعديل العقد بعد منحه للمقاول، بعد إضافة الشروط الأساسية والتكاليف الإضافية. لم تذكر تلك الشروط الأساسية في المناقصة وذلك لضيق الوقت والحاجة الملحة لانجاز العمل. كما أن إجراءات التأكد من القدرة المالية للمتعاقد محدودة فقط في التأكد من قدرته للاقتراض.
- في ٦ حالات لا توجد لها مستندات مؤيدة لمنح العقد بدون منافسة.

■ ملاحظات على فترة ما بعد منح العقود :

في ثلاث حالات تجاوز المصروف في البرامج عن المبالغ الممنوحة والمعتمدة من قبل رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة.

٦. ٢. ٣ في جميع العينات التي تم فحصها على النفقات التي تمت نيابة عن الوزارات العراقية تم التأكد من أن جميع العقود وفواتير الشراء قد تم توقيعها والموافقة عليها من الشخص المسئول بناءاً على سياسات وإجراءات سلطة الإئتلاف المؤقتة فيماعدا الاستثناءات المشار إليها أدناه.

٦. ٢. ٤ لاحظنا بالنسبة لحالتين من النفقات التي تمت نيابة عن الوزارات العراقية عدم وجود مستندات ثبوتية في ملف العقد توضح التقدم في انجاز وتنفيذ العمل حيث أن النفقات تعتمد على أداء الالتزامات المتعاقد عليها. لجميع المصروفات الاخرى تم التأكد من وجود مستندات ثبوتية من استلام جميع البضائع والخدمات المقدمة.

KPMG

التدقيق وخدمات استشارات المخاطر

ص.ب. ٧١٠
المنامة
مملكة البحرين

مبنى الغرفة التجارية
شارع الملك فيصل
المنامة
مملكة البحرين

تليفون ١٧٢٢٤٨٠٧(-) +٩٧٣
فاكس ١٧٢٢٧٤٤٣(-) +٩٧٣
e-Mail kpmgbh@kpmg.com
س.ت: ٦٢٢٠

لم يتم تعيينا ولم نقم بأي فحص يكون الغرض منه هو إبداء الرأي على مدى التزام صندوق التنمية العراقي بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ وعليه فنحن لا نبدي هذا الرأي. إذا ما كنا قد قمنا بهذا الفحص كان من المحتمل ظهور أمور أخرى يتم عرضها عليكم.

قمنا بتدقيق قائمة النقد المستلم والمدفوع لصندوق التنمية العراقي عن الفترة من ٢٢ مايو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ في تقريرنا الصادر في ٢٩ يونيو ٢٠٠٤ حيث قمنا بإصدار رأي متحفظ على مدى اكتمال صادرات البترول والمنتجات البترولية.

هذا التقرير معد فقط لاستخدام المجلس الدولي للمراقبة والإشراف على صندوق التنمية العراقي وسلطة الإئتلاف المؤقتة. هذا التقرير غير معد ولا يجوز إستخدامه في أو عن طريق أو يعتمد عليه أي شخص أو جهة عدا الجهات المذكورة أعلاه ومع ذلك فان هذا التقرير للنشر العام وان توزيعه غير محدد. وعليه فنحن غير مسئولين في أي حال من الأحوال لأي إستخدام أو تجاه أي شخص قام بالاطلاع على هذا التقرير إلا في حالة حصول موافقة كتابية منا بذلك.

المنامة – مملكة البحرين
٢٩ يونيو ٢٠٠٤

كي بي ام جي حجازي، كي بي ام جي حبيب بشركة تضامن
مؤسسة مسجلة وفقا لقوانين مملكة البحرين
عضو في كي بي ام جي الدولية المحدودة في سويسرا

الملحقات

الإجراءات

لمساعدة المجلس الدولي للمراقبة والإشراف على صندوق التنمية العراقي وسلطة الإئتلاف المؤقتة في التأكد من مدى إلتزام إنفاق موارد صندوق التنمية العراقي بشروط قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ فقرة ١٤، وأن موارد صندوق التنمية العراقي قد استخدمت بشكل واضح وبشفافية تامة وفقا للأهداف المقررة لها حيث طلبتم منا القيام بالإجراءات التالية:

١. توثيق نظم الرقابة الداخلية لدى سلطة الإئتلاف المؤقتة على إنفاق الموارد للوزارات العراقية وتوضيح أي نقاط ضعف في تلك النظم. تتكون الوزارات العراقية من الوزارات والمؤسسات الحكومية المسئولة عن تنفيذ البرنامج الذي يتم من أجله الإنفاق من صندوق التنمية العراقي.

٢. التأكد من ان جميع الإعتمادات المالية الممنوحة لجميع الوزارات العراقية من صندوق التنمية العراقي قد تم منحها طبقاً لسياسات وإجراءات سلطة الإئتلاف المؤقتة والتأكد من وجود توثيق إستلام الاعتمادات الماليةعن كل وزارة عراقية.

٣. توثيق نظم الرقابة الداخلية الرئيسية المتعلقة بمراقبة سلطة الإئتلاف المؤقتة لنفقات الوزارات العراقية وذكر أي إستثناءات فيها.

٤. زيارة المسئولين في الوزارات العراقية والمفتش العام لكل وزارة لتوثيق نظم الرقابة الداخلية الرئيسية، في الوزارات العراقية (كما حددتها سلطة الإئتلاف المؤقتة والوزارات العراقية)، المصممة للتأكد من أن الموارد المصروفة من صندوق التنمية العراقي يتم إستخدامها في الغرض المخصص لها وتوضيح أي إستثناءات.

٥. القيام بالإجراءات التالية لعينة من نفقات الوزارات للوزارات التي تم زيارتها ميدانياً :

- تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية للموافقة وطرح المناقصات ومنح العقود التى يتم الإتفاق عليها يتم إتباعها.

- مقارنة تفاصيل الرواتب لكل موظف في السجلات المحاسبية وملف الموظفين.

- التأكد من أن العقود وفواتير الشراء يتم توقيعها والموافقة عليها من شخص مسئول بناءاً على سياسات وإجراءات سلطة الإئتلاف المؤقتة والوزارات العراقية.

- مقارنة المصروفات بايصالات إستلام البضائع وما يفيد أداء الخدمات.

٦. القيام بالإجراءات التالية :

- لعينة من النفقات التي تم انفاقها نيابة عن الوزارات العراقية .
- تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية الرئيسية المعتمدة للموافقة يتم اتباعها أم لا.
- التأكد من أن العقود وفواتير الشراء يتم توقيعها والموافقة عليها من شخص لديه الصلاحية طبقاً لسياسات وإجراءات سلطة الإئتلاف المؤقتة والوزارات العراقية.
- مقارنة المصروفات بايصالات استلام البضائع أو ما يفيد أداء الخدمات.